العرب
الأربعاء 2021/11/03
السنة 44 العدد 12229

عودة مسلسل استجواب الوزراء تعجل برحيل الحكومة الكويتية

استجوابان بحق وزيري الدفاع والتجارة في أول جلسة عادية لمجلس الأمة

لم يكد الكويتيون يتنفسون الصعداء بعد انطلاق المرحلة الأولى من الحوار الوطني وما استتبعه من حديث عن صفحة جديدة تفتح في الكويت، حتى تقدم أحد النواب باستجوابين في حق وزيري الدفاع والتجارة والصناعة، ليبدد الأجواء الإيجابية.

مهام ثقيلة تنتظر الشيخ صباح الخالد في الكويت

الكويت - بدد مسلسل استجواب الوزراء أجواء التفاؤل التي سادت الكويت في الفترة الأخيرة مع التقدم الذي تحقق في الحوار الوطني بين نواب المعارضة والحكومة، واقتراب إصدار عفو عام عن نشطاء سياسيين ونواب على خلفية قضية اقتحام مجلس الأمة في العام 2011.

وتقدم النائب حمدان العازمي باستجوابين بحق نائب رئيس الوزراء ووزير الدفاع الشيخ حمد جابر العلي الصباح، ووزير التجارة والصناعة عبدالله السلمان.

ويرى مراقبون أن الخطوة التي أقدم عليها النائب من شأنها أن تعجل بقرار رحيل الحكومة الحالية، الذي من المتوقع أن يأخذ بحثه صبغة الاستعجال بعد عودة رئيس الوزراء الشيخ صباح الخالد الصباح من مدينة غلاسكو الأسكتلندية.

حمدان العازمي

وزير الدفاع ماض في تغريب المجتمع، بإقحام المرأة في الجيش

صالح ذياب الشلاحي

على الحكومة سحب رسالة تأجيل الاستجوابات

وسبق وأن تم طرح استقالة الحكومة خلال جلسات الحوار الوطني الذي دعا إليه أمير البلاد الشيخ نواف الأحمد الصباح لكن لم يتم حسمها، حيث أن هناك من يقترح الاقتصار على تعديل وزاري خصوصا بحق الوزراء الذين يصر النواب على عدم عودتهم إلى الحكومة.

وأعلن رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم عن تسلمه الاستجوابين بحق وزيري الدفاع والتجارة. وقال إنه "وفقا للإجراءات اللائحية، فقد أبلغت رئيس مجلس الوزراء والوزيرين المعنيين بالاستجوابين، وسيتم إدراجهما في أول جلسة عادية مقبلة".

ويتضمن استجواب نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الدفاع ثلاثة محاور وهي: دخول المرأة في السلك العسكري، وانتهاج سياسة التنفيع والترضيات في ترقيات وكلاء الضباط إلى ضباط، وتجاوزات مالية تسببت في إهدار المال العام في الادارة العامة للطيران المدني.

وقال حمدان العازمي إن الاستجواب بحق وزير الدفاع "جاء بعدما تأكدنا بما لا يدع مجالا للشك بأن الوزير تقاعس عن أداء مهامه التي ألزمه الدستور بها، وحنث بقسمه الذي أداه أمام أمير البلاد، وأمام مجلس الأمة، بأن يحترم الدستور وقوانين الدولة ويذود عن حريات الشعب ومصالحه وأمواله ويؤدي أعماله بالأمانة والصدق، ليس هذا فقط بل تجاهل دعوات النصح، ماضياً في مخططه لتغريب المجتمع الكويتي، بإصراره على إقحام المرأة في السلك العسكري".

وأضاف أن "السياسة التي يتّبعها الوزير المستجوب شابها الغموض وفقدان الشفافية والكيل بمكيالين، وهدر المال العام واستباحته وعدم الحرص على معالجة الملاحظات والمخالفات والتجاوزات الصارخة والذي استمر العديد منها من دون إجراءات حقيقية".

وكان وزير الدفاع أصدر قرارا في أكتوبر الماضي يقضي بفتح المجال أمام المرأة للانخراط في الجيش، وهو ما أثار ردود فعل متباينة بين مرحب ومعارض.

وفي معرض رده على الاستجواب الذي قدّم بحقه قال وزير الدفاع إن قرارات الجيش هي قرارات نافذة، لا يمكن بحال من الأحوال التراجع عنها. وأضاف في تصريح مكتوب "هذا ما عرف عن المؤسسة العسكرية، وهو ما يسرى على قرار السماح للمرأة الكويتية بالالتحاق بشرف الخدمة العسكرية، الذي يصب في صالح تطوير قدرات الجيش الكويتي، كما هو الحال في باقي مؤسسات السلك العسكري في الحرس الوطني والشرطة".

وأوضح الشيخ حمد جابر العلي أن الاستجواب النيابي الذي قدّم ضده، هو فرصة لتوضيح حجم عمل الكوادر الوطنية، وما قاموا به من جهود سواء في وزارة الدفاع أو الادارة العامة للطيران المدني.

وردا على تهم المحاباة والترضيات صرح الشيخ حمد جابر العلي الصباح بأن إنصاف العسكريين من وكلاء ضباط بمنحهم حقهم في الترقية الى رتبة ملازم هو أمر يصب في دعم وتطوير المؤسسة العسكرية، بعد أن حرموا من هذا الحق لسنوات طويلة.

وفند الوزير الكويتي الاتهامات التي تتحدث عن الهدر العام في الإدارة العامة للطيران المدني قائلا إن هذه الادارة حريصة على التعاون وتصحيح الكثير من ملاحظات الجهات الرقابية لتلافي أيّ خلل إن وجد، كما اتخذ مسؤولوها إجراءات لتصويب ما ورد في التقارير الرقابية.

ويتضمن الاستجواب الثاني الذي تقدم به النائب حمدان العازمي بحق وزير التجارة والصناعة محورا واحد حول "ترهيب وترويع قياديي الدولة والإساءة لسمعة الكويت دوليا والإضرار بالمصلحة العامة"، في علاقة بقرار إحالة مدير عام القوى العاملة على التحقيق على خلفية الاستثناءات التي شملت قرار منع تجديد إقامة من يبلغ سنه الستين عاما، والتأخير الذي حصل في تنفيذ القرار.

وينضاف الاستجواب إلى سلسلة من الاستجوابات طالت قبل أشهر رئيس الوزراء الشيخ صباح الخالد الصباح، والتي لا يزال يدور حولها لغط كبير على الساحة النيابية منذ أن نجحت الحكومة في مارس الماضي في تمرير قرار يقضي بتأجيل الاستجوابات إلى العام 2022.

وتشكل الاستجوابات التي دأب النواب على تقديمها بحق الوزراء أحد أسباب التوتر بين السلطتين التنفيذية والتشريعية في الكويت.

وتقدمت الحكومة الكويتية السابقة باستقالتها لأمير البلاد، في منتصف يناير الماضي في أعقاب استجواب ثلاثي بحق رئيس الوزراء. وأعاد أمير الكويت تكليف الشيخ صباح الخالد بتشكيل الحكومة من جديد، حيث قام صباح الخالد باستبعاد 4 وزراء أبرزهم وزير الدولة السابق أنس الصالح.

ولا يستبعد المراقبون أن تقدم الحكومة على تقديم استقالتها حيث أن هذه الخطوة من شأنها أن تقطع الطريق على الاستجوابات المقدّمة، مستبعدين خيار الاقتصار على إجراء تعديل وزاري.

ويوضح المراقبون أنه في حال استقالة الحكومة فإن الاستجوابات تسقط حتى وإن تمت إعادة اختيار الوزراء المعنيين للمشاركة في الحكومة المقبلة.

ويشير هؤلاء إلى فرضية أن تذهب الحكومة في خيار مناقشة الاستجوابات بما يشمل استجوابات رئيس الوزراء خصوصا وأنها تمتلك الأغلبية النيابية، كما وأنه ليس من صالحها إعادة الصراع مع نواب المعارضة إلى المربع الأول.

وطالب النائب صالح ذياب الشلاحي الحكومة بالتراجع عن سحب طلب تأجيل استجوابات رئيس الوزراء قبل أيّ تشكيل حكومي مقبل.

وقال الشلاحي في تصريح صحافي "من أجل الكويت، فإن كان التعاون هو أساس العمل واحترام إرادة الأمة فعلا، من الواجب على الحكومة الاعتذار للأمة عن طريق سحب رسالة تأجيل الاستجوابات المزمع تقديمها قبل أيّ تشكيل، ويجب على كل من قدم له استجواب أن يصعد المنصة ويفند الاستجواب المقدم له في الجلسة القادمة".

ميليشيات شيعية تنفذ عمليات قتل على الهوية في ديالى

التطورات الأمنية تجبر الرئيس العراقي على إلغاء مشاركته في كوب 26

ديالى (العراق) - حذر الزعيم الشيعي العراقي مقتدى الصدر الثلاثاء من خطر نار الفتنة الطائفية التي يؤججها البعض في محافظة ديالى. وقال في تغريدة عبر حسابه على تويتر إن "محافظة ديالى أسيرة التهريب والميليشيات والتبعية والإرهاب"، في إشارة إلى الجماعات الشيعية المسلحة الموالية لإيران إلى جانب تنظيم داعش.

وتشهد محافظة ديالى شرق العراق أوضاعا أمنية خطيرة نتيجة تفجّر أعمال عنف طائفية إثر هجوم تبناه تنظيم الدولة الإسلامية على قرية في قضاء المقدادية استهدف عشيرة شيعية الأسبوع الماضي. وتعيش المحافظة على وقع موجة نزوح كبيرة وسط أنباء عن جرائم مروعة نفذتها ميليشيات شيعية مسلحة بحق قرى مختلطة تضم سنة وشيعة من بينها عمليات إعدام على الهوية.

ونبّه الصدر إلى أن "الخطر محدق بمحافظة ديالى، ونار الفتنة الطائفية يؤججها البعض، والفتنة نائمة لعن الله من أيقظها". ودعا الأجهزة الأمنية "في وزارة الداخلية إلى العمل الجاد والسريع لحماية الحدود والانتشار السريع من أجل درء المخاطر".

وكانت قرية الرشاد بقضاء المقدادية شمال شرقي ديالى شهدت يوم السادس والعشرين من الشهر الماضي هجوما لتنظيم داعش أوقع 13 قتيلا.

وغداة ذلك الهجوم شن مسلحون شيعة هجوما استهدف أهالي قرية نهر الإمام التي يقطنها سنّة "انتقاما" لمقتل أبنائهم ما أسفر عن سقوط 12 قتيلا بينهم طفل وإضرام النيران في منازل وحدائق.

واضطرت العشرات من العائلات إلى النزوح إلى مناطق أكثر أمنا في محافظة ديالى وغيرها من المحافظات خشية التعرض لعمليات انتقامية.

وحمّل مرصد حقوقي عراقي في وقت سابق الثلاثاء رئيس الحكومة مصطفى الكاظمي والقضاء مسؤولية "الجرائم المروّعة" التي نفذتها الميليشيات المسلحة بحق المدنيين العزّل.

وكانت السلطات الأمنية فرضت حظر تجول في قضاء المقدادية وضواحيها في محافظة ديالى، وأمر الكاظمي بفتح تحقيق في ما حدث.

وأصدر مرصد "أفاد" تقريرا تضمن إفادات ميدانية ومشاهدات من داخل قرية نهر الإمام بديالى، مطالبا بفتح تحقيق موسع في أحداث العنف التي شهدتها المحافظة في الأيام الماضية وذلك لـ"ثبوت حصول عمليات إعدام ميدانية على الهوية وجرائم تطهير واسعة يحمل قسم منها شبهات التواطؤ لعدد من أفراد الشرطة، نفذتها جماعات مسلحة تستعمل شاحنات يحمل بعضها شعار الحشد الشعبي".

ونقل التقرير الحقوقي عن أفراد أمن وضابط في الجيش العراقي وجود جثث تعود لمدنيين تم إعدامهم لا تزال في بساتين قرية نهر الإمام وداخل عدد من المنازل إلى غاية الآن.

وقال أحدهم شريطة عدم ذكر اسمه إن القرية مغلقة حاليا ولا يسمح لأحد بالدخول بأوامر وصفها بـ"العليا". لكنه أكد وجود جثث لمدنيين بعضهم من عائلة واحدة ما تزال في بساتين أحد أفراد عشيرة المهداوية شرقي القرية.

وذكر أحد الشهود أنه نقل في مرة واحدة "جثث أربعة مدنيين بينهم رجل مسن يبلغ زهاء سبعين عاما تم إعدامه في باحة منزله عقب الهجوم الذي نفذته ميليشيا مسلحة على قرية نهر الإمام ليل الثلاثاء الماضي".

> عمليات إعدام ميدانية وجرائم تطهير نفذتها جماعات مسلحة تستعمل شاحنات يحمل بعضها شعار الحشد الشعبي

وكان الرئيس العراقي برهم صالح اضطر إلى إلغاء رحلته إلى غلاسكو حيث يجتمع زعماء العالم في إطار مؤتمر المناخ "كوب 26" بسبب "تطورات أمنية وسياسية في البلاد".

ومن المفترض أن يلقي صالح، الذي تعد بلاده من أبرز المتضررين من التغيرات المناخية، خطابا الثلاثاء حول التداعيات الاقتصادية والبيئية التي تواجه العراق جراء التغير المناخي.

ووفق مصدر مسؤول في الرئاسة العراقية اتخذ صالح قرار إلغاء رحلته في "اللحظات الأخيرة بسبب التطورات الأمنية في ديالى وكركوك وكذلك الأزمة السياسية التي تتعلق بالانتخابات" التي أجريت في العاشر من أكتوبر الماضي ولم تحسم نتائجها بعد.

وإلى جانب التطورات في ديالى لقي عنصران من قوات البيشمركة حتفهما في هجوم السبت نفذه تنظيم داعش في كركوك. وفي الأثناء تعاني البلاد من أزمة سياسية مع استمرار إعادة فرز أصوات بعض المراكز بناء على طعون قامت بدراستها مفوضية الانتخابات، فيما يتوقع إعلان النتائج النهائية خلال الأسابيع المقبلة.

ويخشى كثيرون أن يكون ما يحصل من أعمال عنف في ديالى محاولة من طرف القوى المنهزمة في الانتخابات التشريعية لجر البلاد نحو مربع العنف الطائفي بغاية إعادة خلط الأوراق.

ويعد تحالف الفتح المظلة السياسية للميليشيات الموالية لإيران أبرز الخاسرين في الانتخابات التي جرت في العاشر من أكتوبر الماضي، ويرفض التحالف الاعتراف بالهزيمة والجلوس في مقعد المعارضة.

وتجري حاليا مفاوضات بين القوى والكتل لتشكيل تحالفات سياسية تخول السيطرة على مقاليد السلطة في العراق. ويبدو الصراع على أشده بين التيار الصدري المتصدر لنتائج الاستحقاق والإطار التنسيقي الذي يضم إلى جانب تحالف الفتح ائتلاف دولة القانون

وأعلنت المرجعية الشيعية العليا في العراق بزعامة علي السيستاني الثلاثاء أنها ليست طرفاً في أي اجتماعات أو استشارات بشأن عقد التحالفات السياسية وتشكيل الحكومة القادمة.

ويقول متابعون للشأن العراقي إن الأوضاع في هذا البلد تتجه نحو المزيد من التأزيم، وأن القوى الشيعية الموالية لإيران تبدو مستعدة للعب بنار الفتنة في حال تم إخراجها من المعادلة الحكومية.

مقتدى الصدر يحذر من تأجيج نار الفتنة في ديالى

اليمن مركز جذب للأفارقة رغم جحيم الحرب

صنعاء - أعلنت "المنظمة الدولية للهجرة" التابعة للأمم المتحدة الثلاثاء وصول أكثر من 16 ألف مهاجر أفريقي إلى اليمن خلال الأشهر التسعة الأولى من العام الجاري.

وقالت المنظمة الأممية في تقرير إن اليمن "لا يزال نقطة عبور رئيسية على طول طريق الهجرة الشرقي بين القرن الأفريقي (شرقي القارة) والسعودية".

وأفاد التقرير بأنه "في الفترة من يناير إلى سبتمبر 2021، وصل إجمالا 16 ألفا و349 مهاجرا جديدا إلى اليمن، مقارنة بـ32 ألفا و122 مهاجرا وصلوا البلاد خلال الفترة نفسها من العام الماضي".

ولفت إلى أن "معظم المهاجرين الواصلين إلى اليمن يواجهون مخاطر شديدة، حيث يعدون من أكثر الفئات المحرومة والمهمشة".

ويعد اليمن وجهة لمهاجرين من دول القرن الأفريقي، لاسيما إثيوبيا والصومال، ويهدف العديد منهم إلى الانتقال في رحلة صعبة إلى دول الخليج، خصوصا السعودية.

ويتعرض هؤلاء لعمليات استغلال مروعة، حيث يعمد المتمردون الحوثيون إلى الزج بالمئات منهم في المعارك الدائرة مع الحكومة، فيما يتم حبس الآلاف منهم في مراكز إيواء تفتقر إلى أبسط الضروريات.

ويشهد اليمن حربا منذ نحو 7 سنوات، أودت بحياة أكثر من 233 ألف شخص، وبات 80 في المئة من السكان البالغ عددهم نحو 30 مليون، يعتمدون على الدعم والمساعدات، في أسوأ أزمة إنسانية بالعالم، وفق الأمم المتحدة.